ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (2011-1963)

أ.د . عمار زيتوني، جامعة باتنة 1

د. إيمان بوعكاز ، جامعة باتنة 1

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراســـة ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي في الجزائر نظرا للأهمية التي يلعبها كأحد أهم أدوات السياسة المالية في الجزائر. وقد تم تحليل هذه الظاهرة بإتباع عدد من النظريات الاقتصادية (قانون وانجر، نظرية التنمية لموسغراف...) وذلك تبعا لمختلف مراحل السياسة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العمومي، قانون وانجر، نظرية التنمية، أثر الإزاحة.

Abstract:

This paper aims to study the increasing of public spending in Algeria because it's Fiscal policy tools in Algeria. We analysed this phenomenon using a few economic theories (Wagner's law, development theory of Musgrave...), respecting the different stages of the Algerian economy.

Keywords: Public Spending, Wagner's law, Theory of Development, Impact of Displacement.

تمهيد:

يشكل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أو انسحابها واحدا من القضايا الحساسة والجدلية والتي لا تزال تحتل مساحات هامة للدراسة والنقاش بين الاقتصاديين عبر الزمن، حيث يظهر تاريخ الفكر الاقتصادي أن سياسة الإنفاق العمومي قد مرت بعدة مراحل متأثرة في كل مرة بأفكار مختلف المدارس الاقتصادية انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية المنادية بضرورة التدخل الأدنى للدولة في الحياة الاقتصادية، مرورا بالمدرسة الماركسية المنادية بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والمدرسة الكيترية الداعية بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من

أجل تحفيز الطلب الكلي أو المدرســـة النقدية المعتقدة بضـــرورة إحجام الدولة عن التدخل في النـ شاط الاقتـ صادي، وغير ذلك من المدارس... وبالرغم من التأثير الذي أحدثته هذه التيارات الفكرية على سياسة الإنفاق العمومي بالتوسع أو التقلص، يظهر تاريخ الفكر الاقتصادي أن دور الدولة قد عرف تطورات ملحوظة على مدى القرنين المـا ضيين مما أثر على دور المؤ سـ سات الحكومية ومدى تدخلها في الاقتصاد.

وبغض النظر عن هذه التيارات الفكرية شكلت سيا سة الإنفاق العمومي وخـ صو صا في الدول النامية أداة هامة لتحفيز ودعم النـ شاط الاقتـ صادي، مما أدى إلى التو سع في الإنفاق العمومي بوتيرة مـ ستمرة وتنوع وتو سع هياكله حيث أ صبح و سيلة هامة تـ ستخدم بغرض التأثير في الاقتصاد الوطني وعلى كافة جوانب المجتمع. وتعتبر الجزائر أحد الدول النامية التي تعتمد في تنفيذ مختلف خططها التنموية على سيا سة الإنفاق العمومي وبذلك فقد احتل أهمية متزايدة عبر الزمن وباختلاف المناهج الاقتصادية المتبعة.

انطلاقا من مما سبق فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى الإحاطة بالجوانب الأسا سية المتعلقة بسياسة الإنفاق العمومي في الجزائر وذلك من خلال تحليل ظاهرة نمو الإنفاق العمومي في الجزائر بإتبا ع عدد من النظريات الاقتصادية الهامة وذلك تبعا لمختلف مراحل السيا سة الاقتصادية المتبعة في الجزائر.

I. تزايد الإنفاق العمومي في الفكر الاقتصادي:

خلال القرن التا سع ع شر ركزت أدبيات المالية العامة على دور الـ ضرائب في الاقتـ صاد مهملة الدور الذي يلعبه الإنفاق العمومي، فما عدى أعمال الاقتـ صادي وانجر حول ظاهرة تزايد النفقات العامة لم تبرز أي أعمال هامة عنيت بهذه الظاهرة. وقد ا ستمر ذلك حتى أزمة الكـ ساد العظيم أين بدأ الاهتمام بالدور الهام للإنفاق العمومي في الاقتـ صاد. وفي وقت لاحق وبـ سبب الحاجة لبرامج إعادة البناء الاقتصـــادي والرفاه العام بعد الحرب العالمية الثانية أظهر العديد من الخبراء الاقتـ صاديين الاهتمام بدرا سة ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي، ومنذ ذلك الحين عرفت الأدبيات الاقتـ صادية المهتمة بهذا الجانب من المالية العامة تنوعا كبيرا. ومن أهم هذه الأدبيات: التحليل الذي قدمه كل من أدولف وانجر، أثر الإزا حة عند بيكوك ووايز مان، نموذج التنمية وتزايد الإنفاق العمومي لـــ Musgrave.

1. طرح قانون وانجر: يعتبر أدولف واجنر أول من لاحظ وجود علاقة ايجابية بين مستوى التطور الاقتصادي وحجم النفقات العامة، حيث بنى ملاحظته من التجارب التاريخية لأوائل مراحل التصنيع في أوروبا عامة وألمانيا على وجه الخصوص حيث أورد في بحثه حول أنشطة الدولة أن هناك اتجاه مستمر نحو توسيع وتكثيف في وظائف الدولة عبر الزمن، كون أنها تهتم بوظائف جديدة إضافة إلى ما كانت تضطلع به من قبل[1]، حيث جاء في كتابه "أساس الاقتصاد السياسي" الذي وضعه سنة 1863 أنه "كلما أصبح المجتمع أكثر تحضرا، كلما زادت تكلفة الدولة".[2] أي أن التقدم الاجتماعي على المدى الطويل يؤدي إلى نمو وظائف الدولة والتي بدورها تؤدي إلى نمو مطلق ونسبي في نشاطها الاقتصادي وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني[3].

أ. زيادة الإنفاق العمومي عند وانجر: حدد وانجر ثلاث أسباب رئيسية لزيادة الإنفاق العمومي وهي[4]:

– **التقدم التكنولوجي**: يعد التقدم التكنولوجي أول أسباب تزايد الإنفاق العمومي، فمثلا إذا قامت الدولة باقتناء أنظمة دفاعية حديثة ومتطورة أو حصلت على معدات طبية عالية الجودة، فإنه سيترتب على هذا ارتفاع في حجم النفقات العامة؛

– **الزيادة في التصنيع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي**: إن التصنيع وهيمنة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي على حساب نشاط الدولة، سيؤدي إلى ارتفاع حجم النفقات العامة بهدف تنظيم الاقتصاد، إضافة إلى ما قد يترتب عن ذلك من آثار سلبية على مختلف المستويات؛

– **الزيادة السكانية**: حيث أنها تقود إلى ارتفاع العديد من النفقات العامة، كالبنى التحتية، التعليم والمرافق الصحية مثلا.

وبناء على هذا يمكن توضيح قانون وانجر بيانيا من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (1): المنحنى الممثل لقانون وانجر[5]

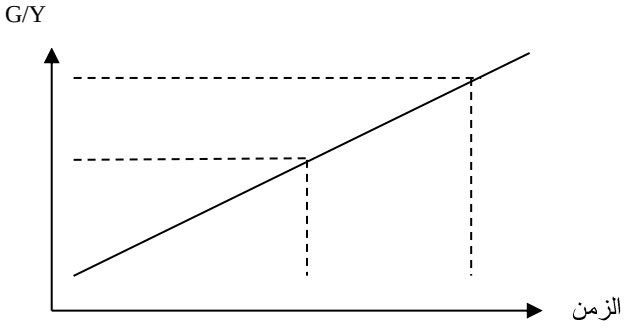

Source : S.N. Chand , **Public Finance**, Atlantic Publisher and Distributors, India, 2008, p 151.

ب. الطرح الرياضي لقانون وانجر: يعتبر الطرح الذي قدمه قانون وانجر غير واضح المعالم، كما أنه لم يقدم قانونه في شكل رياضي، حيث أن القانون مبني على ملاحظة بسيطة حول زيادة التوسع في الإنفاق العمومي وهو ما انتقد عليه. غير أن هذا الطرح البسيط والصياغة الغير دقيقة لقانون وانجر قد جذبت العديد من الباحثين، الذين قاموا بتقديم تفسيرات مختلفة له حيث بذلت في ذلك العديد من الجهود خلال ستينيات القرن العشرين، ليتراجع الاهتمام به إلى السبعينيات والثمانينيات. ومع ذلك فقد أحيت التطورات في الاقتصاد القياسي والتغير في أنماط نمو الإنفاق العمومي البحث في هذه الفرضية، حيث أن العديد من الاختبارات باستخدام الأساليب التي يقدمها الاقتصاد القياسي الحديث كان لها أثر ملحوظ على البحث في قانون وانجر[6] والذي أدى إلى تطوير أكثر من خمس إصدارات رياضية لهذا القانون والتي تم التحقق منها تجريبيا منذ 1960، ومع ذلك فلا يوجد أي معيار حاسم لاتخاذ القرار الأنسب حول أي واحدة من النسخ الستة هو الأنسب والأقنع[7]. ويمثل الجدول الموالي ملخصا لأهم هذه الأطروحات.

الجدول رقم (1): الأطروحات المختلفة لقانون وانجر[8]

رقم الطرح	الطرح	معادلة الانحدار
الأطروحات المطلقة		
1	Peacock-Wiseman (1961)	$Ln\ GE = a+b\ Ln\ GDP + u_t$
2	Gupta (1967)	$Ln\ (GE / P) = a + b\ Ln\ (GDP / P)$
3	Goffman (1968)	$LnGE = a + b\ Ln\ (GDP / P) + u_t$
4	Pryor (1969)	$Ln\ GCE = a + b\ Ln\ GDP + u_t$
الأطروحات النسبية		
5	Musgrave (1969)	$Ln\ (NGE / NGDP) = a + b\ Ln$
6	Mann (1980)	$Ln\ (NGE / NGDP) = a + b\ Ln$

Source: Satish Verma , Rahul Arora, **Does The Indian Economy Support Wagner's Law? An Econometric Analysis** , Eurasian Journal Of Business And Economics, 2010, p 82.

2. أطروحة أثر الإزاحة عند "بيكوك" و" وايزمان":

قدم "بيكوك" و "وايزمان" طرحهما على أســـاس أن التزايد في الإنفاق العمومي لا يمكن أن يتم بشكل في جميع الاقتصاديات بشكل مطلق، كما اعتقد الباحثان أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم يتبع اتجاها ســـلســـا في حركة النفقات العامة، بل ظهر في اتجاه قفزات صعودا ونزولا على فترات متقطعة. هذه القفزات تتأثر بصفة كبيرة بالأحداث التاريخية الكبرى كالحروب، وبناء على ذلك فقد قدما التفسير الموالي[9]:

- يعتمد ارتفاع الإنفاق العمومي إلى حد كبير على تحصيل الإيرادات، وبالتالي من أجل التوسع في الإنفاق العمومي فلا بد من تحصيل المزيد من الإيرادات؛

- هناك وجود فجوة كبيرة بين توقعات الناس بين مســـتوى الإنفاق العمومي ومســـتوى تحمل المزيد من الضرائب. ولذلك، يمكن للحكومات أن تتجاهل المطالب التي يتقدم بها مواطنوها فيما

يتعلق بالخدمات العمومية المختلفة، خصوصا، عندما تحصيل الإيرادات في ظل معدلات ثابت من الضرائب؛

- خلال أوقات الحروب تزيد الحكومة في معدلات الضرائب حيث أنها توسع الهيكل الضريبي لتوليد المزيد من الأموال لتلبية الزيادة في نفقات الدفاع والتي يتقبلها المواطنون نتيجة لوعيهم بضرورتها. غير أنه بعد الحرب، قد تبقى معدلات الضرائب على حالها نتيجة اعتياد المواطنين عليها.

وبما أنه بعد الحرب قد تبقى معدلات الضرائب على حالها نتيجة اعتياد المواطنين عليها، مما يترتب عنه الزيادة في حجم الإيرادات العامة. وبالتالي فإن هذه الزيادة في الإيرادات ستتسبب ارتفاعا في الإنفاق العمومي وهو ما أطلق عليه الباحثان "أثر الإزاحة". والشكل الموالي يوضح شرحا مبسطا لهذه الظاهرة.

الشكل البياني رقم (2): أثر الإزاحة عند "بيكوك" و "وايزمان"

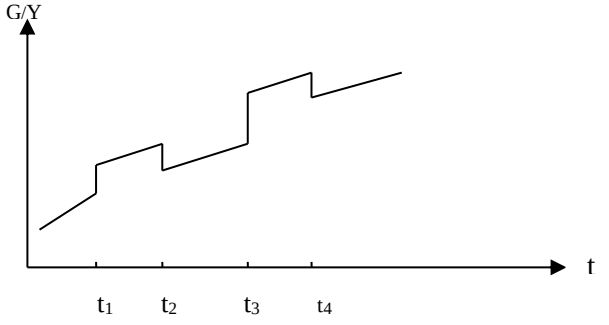

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص 58.

حيث تمثل: t: الزمن؛ G/Y: حصة النفقات العامة G من الدخل الوطني Y .

ونلاحظ من الشكل البياني أن حالات الأزمات أو الحروب التي تندلع عبر الزمن تؤدي إلى بروز الحاجة إلى زيادة الإنفاق العمومي من أجل مواجهة هذه الأزمات، حيث أنه وعند الزمن t_1 والذي يمثل بداية الأزمة نلاحظ ارتفاع النسبة G/Y خلال الفترة (t_1_ t_2) مع انخفاض طفيف

عند t_2 والتي تمثل النقطة الزمنية التي تنتهي عندها الأزمة، لتبقى محافظة على نفس المستوى تقريبا حتى النقطة الزمنية t_3 تبدأ أزمة جديدة ومرحلة أخرى من ارتفاع النسبة G/Y خلال الفترة الزمنية (t_2 _ t_3) وهكذا.

3. نموذج التنمية وتزايد الإنفاق العمومي لـ Musgrave: اقترح أن ظاهرة نمو الإنفاق العمومي ذات صلة بنمط النمو والتنمية في المجتمعات. حيث أن مختلف مراحل التنمية الاقتصادية تشرح كيف يميل الإنفاق العمومي إلى الزيادة عندما ينمو فيه الاقتصاد من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد صناعي.

أ. وظائف الدولة عند (Musgrave): صنف (Musgrave) تبعا للجانب الوظيفي للنفقات العامة وظائف السلطات العامة في قيامها بالنشاط المالي إلى ثلاث وظائف أساسية[10]:

– **وظيفة تخصيص الموارد:** تعمل الدولة على تخصيص الموارد الإنتاجية لتحقيق الأهداف اقتصاديا و/ أو الاجتماعية الأكثر إرضاء لحاجات المجتمع، (على سبيل المثال: إنارة الشوارع أو الدفاع الوطني؛ العوامل الخارجية مثل فرض ضريبة لإعادة تدوير النفايات)؛

– **وظيفة التوزيع العقلاني للدخول والثروات:** تعمل الدولة وباستخدام السياسة الضريبية على إعادة توزيع الدخل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن الأمثلة على ذلك: النظام المختلط للحماية الاجتماعية (التأمين والمساعدة)؛

– **وظيفة تنظيم النشاط الاقتصادي واستقراره:** يجب على الدولة أن تضمن النمو الاقتصادي مع احترام التوازن الاقتصادي العام (العمالة الكاملة، والتوازن الخارجي واستقرار الأسعار).

ب. نمو الإنفاق العمومي ومراحل التنمية: من أجل تحليل ظاهرة النفقات العامة، انطلق (Musgrave) من فكرتين: أولهما حول كون المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد تحتل أهمية كبيرة في تحديد حجم الإنفاق العمومي كون أن الدولة هي من تتكفل بذلك، وثانيهما حول أن الحاجات الغير أساسية التي تشبعها الدولة تتناسب مع نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، والتي عبر عنها بمرونة الطلب على الخدمات العامة. وتبعا لهذا فقد قسم مراحل التنمية إلى ثلاثة مراحل[11]:

– **مراحل التطور الأولى:** وتتطلب هذه المراحل نفقات مرتفعة على التعليم، الصحة، العدالة والقانون والبنية التحتية للاقتصاد (المعروفة باسم رأس المال الاجتماعي للنفقات العامة) وحيث

أن الادخار الخاص غير كاف لتمويل هذه النفقات اللازمة فإنه وفي هذه المرحلة يـ شكل الإنفاق العمومي نسبة عالية من الناتج الإجمالي. وتتصاحب هذه الحالة مع معدلات منخفضة من الدخل الفردي بالتالي طلب مرتفع على الخدمات العامة، كما تتزامن هذه المرحلة مع مســـتويات دخل فردي منخفض، والتي يترتب عليها أن يكون الطلب على الخدمات العامة منخفضا جدا والسبب يعود لكون الدخل يخصص لتلبية الحاجيات الأولية؛

– **مراحل النمو الوســـطى**: وتشـــهد زيادة معتبرة في الادخار الخاص مقارنة بالمرحلة الأولى، حيث يبدأ الا ستثمار الخاص بم ساهمته تدريجيا في الاقت صاد مكملا بذلك دور الا ستثمار العام، لغاية أن يصبح دور الدولة دورا تكميليا للقطاع الخاص فقط فيما يعلق بإخفاقات السوق.

– **المراحل الأخيرة للتطور(مراحل النضج)**: يصاحب هذه المرحلة مستويات مرتفعة من الدخل الفردي وبالتالي فإن معدلات الإنفاق على الخدمات الأ سا سية يميل إلى الانخفاض كون أن معظم هذه الحاجيات الأ سا سية تم تلبيتها. لكن من جهة أخرى يزداد الطلب على الـ سلع الكمالية خاصة التي تحتاج إلى الا ستثمار العام التكميلي (مثل مختلف مظاهر التحضر كالسيارات السريعة والمن شآت الفخمة ...)، وبالتالي فإن الحاجة المتزايدة في المجتمعات لليد العمالة الماهرة يؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم إلى أن تصبح على نحو متزايد جيدة الاستثمار بالنسبة للمجتمع ككل. يضاف إلى هذا زيادة التحركات السكانية تؤدي إلى تطوير الأحياء الفقيرة في المدن...

هذه العوامل وغيرها تؤدي مرة أخرى إلى زيادة في الإنفاق العمومي لكن من أجل تحقيق مزيد من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

جـــــ. مؤشـــر المرونة والميل الحدي للإنفاق العمومي نســـبة إلى الناتج الداخلي عند (Musgrave): قام (Musgrave) بقياس كمي لظاهرة تزايد النفقات العامة في الدول النامية وذلك با ستخدام مؤ شري مرونة النفقات العامة والميل الحدي لها نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي. وقد اختار مجموعة من الدول من الأربع قارات على أساس توفر البيانات بصورة كافية. وتعرف المرونة عموما على أنها مقياس لدرجة اســـتجابة متغير ما للتغيرات التي تطرأ على متغير ثان، أما مرونة النفقات العامة فهي تعبر عن نـ سبة الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي[12]. ويتم حسابه بالشكل التالي[13]:

مرونة الإنفاق العمومي = التغير النسبي في الإنفاق العمومي/ التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي

ونلاحظ أن معامل مرونة الإنفاق العمومي يظهر مدى استجابة هذا الإنفاق للتغيرات في الناتج الداخلي، وما إذا كان هذا الإنفاق يرتبط بصورة منتظمة بالتغيرات في الناتج الداخلي، فهو بذلك يقيس العلاقة بين متغيرين هما التغير النسبي في الإنفاق العمومي والتغير النسبي في الناتج المحلي، فإذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح، فهذا يعني أن النفقات العامة تزداد بمعدلات نمو تفوق النمو في الناتج المحلي الإجمالي والعكس.

أما بالنسبة لمؤشر الميل الحدي للإنفاق العمومي فيعرف على أنه التغير في النفقات العامة إلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي[14]. ويعطى بالعلاقة التالية:

الميل الحدي للإنفاق العمومي= التغير في الإنفاق العمومي / التغير في الناتج المحلي الإجمالي

حيث أن الميل الحدي يبين ذلك الجزء من الزيادة في الناتج والتي تذهب كإنفاق عمومي فكلما ارتفع الميل الحدي ذل على زيادة الإنفاق بمعدل أكبر من زيادة الناتج المحلي[15].

II. ظاهرة تطور الإنفاق العمومي في الجزائر:

إن الجزائر من الدول النامية التي اختارت غداة استقلالها الوطني أن تلعب الدولة دورا فعالا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف أُنشئ النموذج التنموي الجزائري على أساس التنمية المخططة المركزية سنة 1967، وبالتالي فقد غذي الاقتصاد الجزائري في "حربه من أجل التنمية" بسياسة إنفاق عمومي موسعة، تم تمويلها عن طريق الإيرادات المتأتية أساس من صادرات قطاع المحروقات، وقد حافظت السلطات العامة على التوسع المالي والنقدي مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والدين الخارجي وزيادة القيود على الواردات، وهو ما أدى هذا إلى حدوث اختلالات هيكلية عميقة في الاقتصاد الجزائري والتي أجبرت السلطات إلى التخلي عن نموذج التنمية المخطط الذي أثبت عجزه عن تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، مما دفع بالجزائر في 1989 إلى تنفيذ برامج إصلاحات هيكلية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية قصد تصحيح الاختلالات المالية الكلية، وذلك من خلال تدابير مالية ونقدية حكيمة، وتبعا لذلك انسحبت الدولة من المجال الاقتصادي، وتم وضع ضوابط وإجراءات تقشفية من أجل ترشيد الإنفاق العمومي وإعادة التوازنات الكلية الاقتصادية.

وبحلول الألفية الثالثة أصبحت الجزائر مستعدة لا ستئناف العملية التنموية مستفيدة من التوسع القوي لقطاع المحروقات بدءً من سنة 1999 مما منح الدولة فرصة العودة إلى الواجهة اعتمادا على الفكر الكينزي الذي يؤكد على أن النفقات العامة هي أهم عناصر الطلب الكلي والتي من شأنها التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تم استخدام سياسة الإنفاق العمومي لإطلاق 2001 ديناميكية واسعة من برامج إعادة الاعمار سنة 2001 والتي تمثلت أساسا في برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين.

1. تزايد الإنفاق العمومي وحجم تدخل الدولة: تعتمد السلطات العامة في الجزائر ومنذ الاستقلال أساسا على الإنفاق العمومي لتطوير الاقتصاد وخلق فرص عمل للسكان المتزايد عددهم، وعلى هذا الأساس عرفت القيم المطلقة للنفقات العامة تزايدا كبيرا كما يوضح الشكل الموالي.

الشكل البياني رقم (3): تطور حجم الإنفاق العمومي ومعدل التغير في الإنفاق العمومي خلال الفترة (1963–2011)

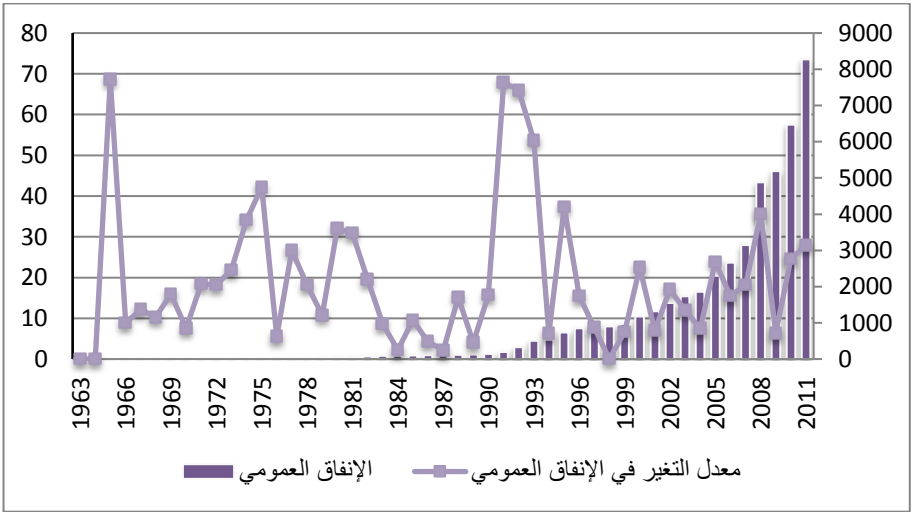

المصدر: تم اعداده اعتمادا على الملحق (1).

نلاحظ من الشكل البياني المنحنى المتصاعد للنفقات العامة، فقد تطورت من 2.24 مليار دينار سنة 1963 إلى 8272.01 مليار دينار جزائري سنة 2011، حيث تم استخدام الإنفاق

العمومي كأداة لتحقيق مختلف أغراض السياسة الاقتصادية، وعلى اختلاف المناهج الاقتصادية المتبعة كما سبق لنا الذكر. ويمكن تقسيم التحليل بحسب إلى ثلاثة مراحل رئيسية:

- **المرحلة الأولى (1963-1989)**: وهي المرحلة التي اعتمدت فيها السلطات العمومية على النهج الاشتراكي من أجل تحقيق التنمية الشاملة، حيث أصبح التوسع في القطاع العمومي الفلسفة الاقتصادية الجزائرية التي ينظر إليها على أنها وسيلة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني. يضاف إلى هذا وتبعا لهذا تم توجيه الإنفاق العمومي لتحقيق هذا التوجه حتى سنة 1986 أين توقفت الاستثمارات العامة بسبب انخفاض عائدات البلاد وعجزها عن تغطية المستلزمات الاستثمارية. وقد بلغ معدل التغير في النفقات العمومي خلال هذه الفترة 17.9%. ويجدر بنا الذكر أنه في هذه المرحلة من مسار الاقتصاد الجزائري وعلى الرغم من الانخفاض في الإيرادات الذي بدأ في 1981، حافظ الإنفاق العمومي على منحاه التصاعدي (نسبة 30% من الناتج الإجمالي) والتي تم تمويلها عن طريق الاقتراض على نحو متزايد من الخارج.
- **المرحلة الثانية (1990-2000)**: خلال هذه المرحلة عقدت الجزائر اتفاقيات الاستعداد الائتماني من (1990-1995) وقد عرف معدل نزايد الإنفاق العمومي 37% وقد وجه أساسا للإنفاق على الرواتب وتسديد المديونية العمومية، أما خلال الفترة (1995-1998) فكما يظهر من الشكل البياني لمعدل التغير في الإنفاق العمومي أنه قد تقلص وذلك بسبب التزام الدولة بجملة من الإصلاحات الهيكلية وتقليص حجم الإنفاق العمومي، وقد بلغ معدل التغير في الإنفاق 16.79%. وحتى سنة 2000 ارتفع حجم الإنفاق العمومي بـ 22.5% نتيجة لانتهاء مشروطية اتفاق الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية..
- **المرحلة الثالثة (2001-2011)**: وتمثل مرحلة برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، ونلاحظ في هذه المرحلة زيادة متسارعة في حجم الإنفاق العمومي الذي انتقل من 1321 مليار دينار إلى 8272,01 مليار دينار أي أنه قد تضاعف بستة مرات خلال 11 عشر

سنة فقط. وما يفسر هذا هو إتباع السلطات لسياسة إنفاقية توسعية تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد.

نستخلص مما سبق أن تحليل تطور الإنفاق العمومي بالأرقام المطلقة يظهر تزايدا عبر الزمن، غير أنه وكما ذكرنا في الجزء النظري فإن هذا التحليل لا يكفي للحكم على ظاهرة نمو النفقات، ولهذا سنقوم بحساب الإنفاق العمومي إلى أهم مؤشرات التطور الاقتصادي لحجم للدولة، وهو مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. ومن أجل هذا نتناول الشكل الموالي والذي يوضح منحى تطور كل من النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والنفقات العامة خلال الفترة (1963-2011).

الشكل البياني رقم (4): تطور النفقات العامة والنفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1963-2011)

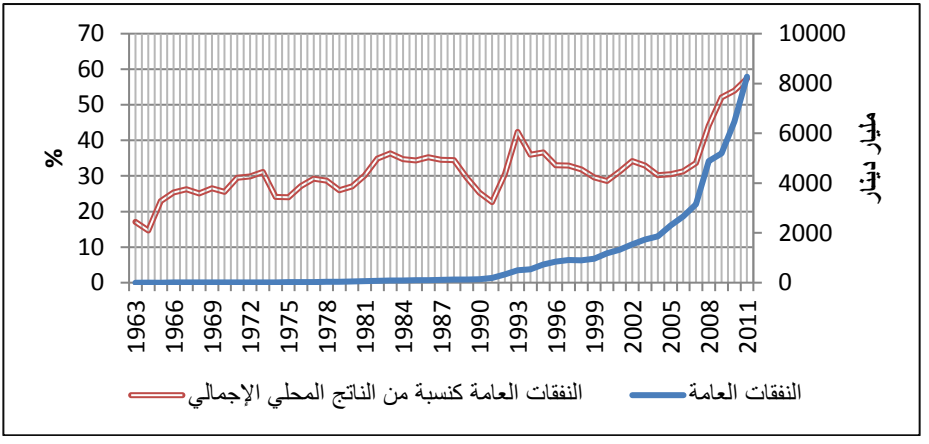

المصدر: تم اعداده اعتمادا على الملحق (1).

كملاحظة أولية للشكل يتبين لنا أن المنحنيين لا يتحركان في نفس الاتجاه إذ أن منحنى (النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) لا يتحرك بشكل متناسق مع منحنى (النفقات العامة الإجمالية)، حيث أن هذا الأخير يأخذ منحى تصاعديا على طول الفترة، لكن بشكل متباطئ خلال الفترة (1963-1991)، ومن ثم متسارع خلال الفترة (1992-1999)، ومن ثم بشكل جد متسارع خلال الفترة (2000-2011) وخصوصا خلال السنوات 2009، 2010 و2011 أين تحرك المنحنى بشكل تصاعدي حاد نحو الأعلى. أما بالنسبة

لمنحنى (النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) فيظهر تذبذبا في حركته عبر الزمن فعلى سبيل المثال نلاحظ أنه وبالرغم من الارتفاع الكبير في الحجم المطلق للنفقات خلال سنة 2011 والتي بلغت 8272,01 مليار دينار فقد بلغت النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي 39.85% مقابل سنة 2008 والتي سجلت ما يقدر بـ 47.01% من الناتج المحلي الإجمالي بينما بلغ حجم الإنفاق العمومي 2303 مليار دينار وهو ما يدعم الطرح الذي قدمه بيكوك – وايزمان حول أن الإنفاق العمومي يتزايد على شكل قفزات، وليس بشكل مستمر مثلما ما جاء به وانجر.

2. اختبار تحليلي لقانون وانجر على الاقتصاد الجزائري: كما ذكرنا في الجزء النظري فإنه قد صدرت لهذا القانون عدد من الأطروحات الرياضية، اخترنا منها الصيغة التي قدمها (Pryor)[16]. وبالتالي فسنستخدم في اختبارنا لقانون وانجر اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق العمومي الاستهلاكي كمؤشر على تطور حجم النفقات العامة، واللوغاريتم الطبيعي للناتج الداخلي الإجمالي كمؤشر على التطور في حجم أنشطة الدولة. $Ln\ GCE = a + b\ Ln\ GDP + u_t$

أ. الدلالة الإحصائية للقانون: باستخدام الحزم الإحصائية لإكسل قدرت معاملات معادلة الانحدار لـ (a,b) بـ (7,37، 0,41) على التوالي، وبالتالي تكون معادلة الانحدار على الشكل:

$$Y = 0,4168X + 7,3733$$

ويعكس النموذج علاقة ارتباطية قوية بين الإنفاق العمومي الاستهلاكي كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل، (قيمة معامل التحديد R^2=85%) أي أن حوالي 85% من التغير في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، مفسر من الناتج الداخلي الإجمالي أما 14.8% المتبقية فهي مفسرة من أسباب عشوائية غير واضحة. كما يتضح لنا من اختبار الاحتمالات Probabilité، خصوصا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث قيمته ضئيلة جدا (2.5784×10^{-9}) أي أنها أقل من 0.05، وبالتالي نستطيع الحكم أن لهذا المتغير دلالة إحصائية كما أن ميل خط الانحدار سيختلف عن الصفر وبالتالي هناك علاقة خطية معبرة بين احتمال التغير في الإنفاق الاستهلاكي العمومي والناتج الداخلي الإجمالي.

ب. التفسير الاقتصادي للقانون: تبين معادلة الانحدار أنه إذا ارتفع حجم الناتج الداخلي الإجمالي بمليار دينار فإن حجم النفقات العمومية بـ 0.416 مليار دينار جزائري، وهو ما يتنافى مع قانون وانجر الذي ينص على أن الزيادة في الناتج بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة أكبر في حجم الإنفاق العمومي. ويمكن أن نفسر هذا؛ بالرغم من انطباق هذا القانون على العديد من الاقتصاديات خاصة المتقدمة منها، أن النمو الاقتصادي هو عملية معقدة، وأن التغير في حجم النفقات العامة في الجزائر لا تعكس لوحدها التغير في مستوى التطور الاقتصادي.

3. تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي باستخدام نموذج التنمية لـ (Musgrave):

بإسقاط نموذج التنمية الذي وضعه (Musgrave) على مسيرة الاقتصاد الجزائري نجد أنه قد عرف اضطرابا واضحا، حيث أنه غداة الاستقلال وحتى سنة 1967 عاشت الجزائر مرحلة "انتقالية" بسبب التشوه الذي ميز الاقتصاد الجزائري، وغياب مفهوم حقيقي للدولة ودورها الاقتصادي حيث سادت الفوضى الاقتصادية والمالية وعدم الاستقرار السياسي. وهكذا فإن معالم السياسة التنموية لم تتبين حتى سنة 1967 أين تم اعتماد نموذج تنموي يعتمد أساسا على إستراتيجيتين هما[17]:

- **إستراتيجية الصناعات المصنعة:** محور هذه الاستراتيجية هو إعطاء أولوية للصناعات الثقيلة، حيث تتمثل الوظيفة الاقتصادية للصناعات المصنعة في زيادة المصفوفة الصناعية (القالب الصناعي) ووظائف الإنتاج عن طريق تزويد كل الاقتصاد بمجموعات جديدة من المكائن والآلات التي تسمح بزيادة إنتاجية العامل وتؤدي إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. وبالتالي نستطيع القول أن للصناعات المصنعة أربعة خصائص وهي أنها صناعات ذات حجم كبير، تنتمي إلى قطاع وسائل الإنتاج، كثيفة رأس المال وصناعات تتطلب إمكانيات تمويل هامة.

- **إستراتيجية إحلال الواردات:** حيث أن الهدف الرئيسي من إستراتيجية الصناعات المصنعة هو إزالة التبعية نحو الخارج (أو محاولة التقليص منها على الأقل) حيث أن كل ما يتم إنتاجه يتجه نحو الداخل وذلك لتغطية حاجات السوق الداخلية لتوفير احتياجات المواطن الجزائري. أما التوجه نحو الخارج فيكون محصور وقليل.

وبالتالي فإن نموذج التنمية الجزائرية لم يعط الأولوية للخدمات الاجتماعية العامة بل منحها لقطاع الصناعة على حساب القطاعات الأخرى كما سبق وضحنا سابقا، حيث ركزت جهود الدولة على بناء المجمعات الاقتصادية الكبرى من أجل إنتاج وسائل الإنتاج (ماعدا بعض الاستثناءات القليلة لبعض الصناعات الخفيفة كتعليب السلع الغذائية). والجدول الموالي يدعم هذا الطرح.

الجدول رقم (2): الاستثمارات العمومية وأولوية المسار التنموي في الجزائر خلال الفترة (1967-1977)

الوحدة: (%)

القطاع	الخطة الثلاثية الأولى (1967-1969)	الخطة الرباعية الأولى (1970-1973)	الخطة الرباعية الثانية (1974-1977)	الفترة الكلية (1967-1977)
الزراعة	17	15	10,5	14,17
الصناعة	49	45	43,5	45,83
القاعدة الهيكلية	10	8	14	10,67
السكن	3,7	5	5,1	4,60
التربية والتكوين	9,3	11	9	9,77
السياحة	2,5	2,5	1,4	2,13
النشاط الاجتماعي	2,6	2,5	13,3	6,13
التجهيزات الإدارية	4	3,5	1,3	2,93
استثمارات أخرى	9	6,5	1,9	5,80

المصدر: تم اعداده اعتمادا على عدد من المراجع السابقة الذكر.

الشكل البياني رقم (5): توزيع الاستثمارات العمومية خلال الفترة (1967-1977)

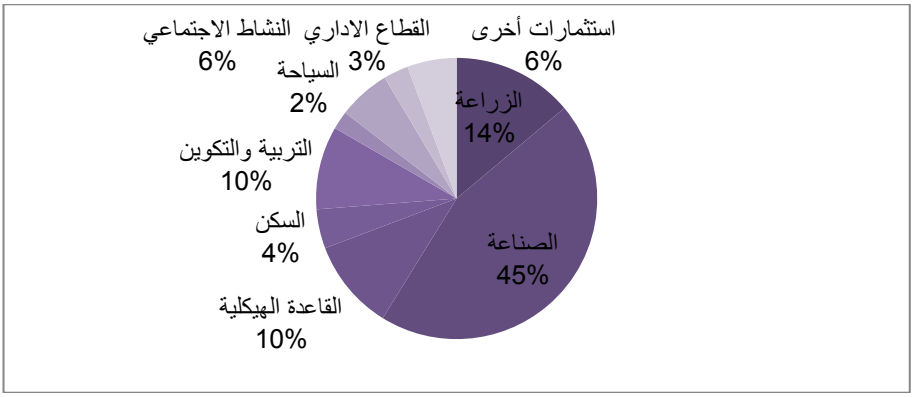

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على عدد من المراجع السابقة الذكر.

إذن فإن الشيء الهام الذي نلاحظه في النموذج الجزائري بإسقاطه على نموذج التنمية لـــ (Musgrave)، أن الجزائر قد تجاهلت مراحل التنمية الأولى وقفزت مباشـــرة للمراحل التي تليها، فقد تم إهمال الإنفاق على الاحتياجات الاجتماعية للمجتمع كالتعليم والتربية والتكوين ومختلف مشـــاريع البنية التحتية (رأس المال الاجتماعي للنفقات العامة) في مقابل إقامة قطاع صناعي رائد حيث أننا نلاحظ من الجدول احتلال قطاع الصناعة الجزء الأكبر من الاستثمارات العمومية (45%) على حســـاب القطاعات الأخرى (التربية والتكوين 10%، القاعدة الهيكلية 10%، السكن 4%).

يضاف لهذا أن آخر خطوة لمراحل النمو الوسطى والتي يصبح فيها الاستثمار العام مكملا للاســـتثمار الخاص، والتي من المفترض أن تشـــهدها الجزائر خلال نهاية الســـبعينيات وبداية الثمانينيات لم تتحقق، بسبب عدم توفر المحيط الملائم والظروف المشجعة (التسانة القانونية الملائمة، التحفيزات...) لقيام قطاع خاص قوي بسبب النهج الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر والذي يقصي دور القطاع الخاص في الاقتصاد كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل البياني رقم (6): المساهمة بحسب الطبيعة القانونية في القيمة المضافة الحقيقية خلال الفترة (1969–1984)

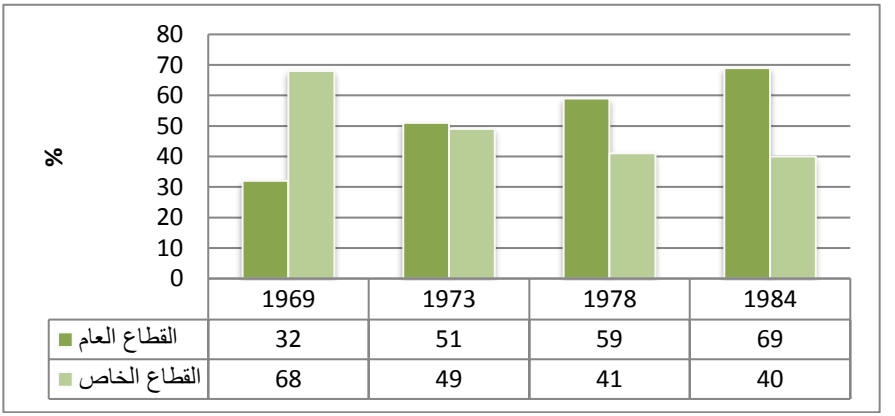

	1969	1973	1978	1984
القطاع العام	32	51	59	69
القطاع الخاص	68	49	41	40

المصدر: تم اعداده اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية: 1963-2001، متوفر على الموقع http://www.ons.dz، تاريخ الزيارة: 2014/05/01.

- A.Benachenhou, l'expérience **Algérienne de planification et de développent (1962–1982)**, OPU, Algérie, 1982, p 16.

يُظهر الشكل تطور مساهمة القطاع العام على حساب القطاع الخاص، حيث أن مساهمة القطاع العام كانت سنة 1969 أكبر من القطاع العام: 68% مقابل 32% ، لتتناقص تدريجيا وليأخذ القطاع العام الحصة الأكبر سنة 1978 وذلك بـ 59% مقابل 41% وللتطور سنة 1984 لتبلغ 69% للقطاع العام مقابل 40% للقطاع الخاص. ويفسر هذا بكون الجزائر قد اعتمدت على القطاع العام ليقود التنمية الاقتصادية في الجزائر، وبعد حدوث الأزمة الاقتصادية سنة 1986 وقيامها بالإصلاحات الاقتصادية برعاية المؤسسات المالية الدولية، عادت الجزائر إلى النقطة الأولى من المراحل الأولى للتنمية سنة 1999، وذلك لتتبنى سنة 2001 سياسة تنموية جديدة تعطي الأولوية لتشكيل بنى تحتية قوية وتعطي المجال للقطاع الخاص ليقوم إلى جانب القطاع العام (في المراحل التالية) بدوره الاقتصادي.

الشكل البياني رقم (7): تخصيص الموارد ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001–2008)

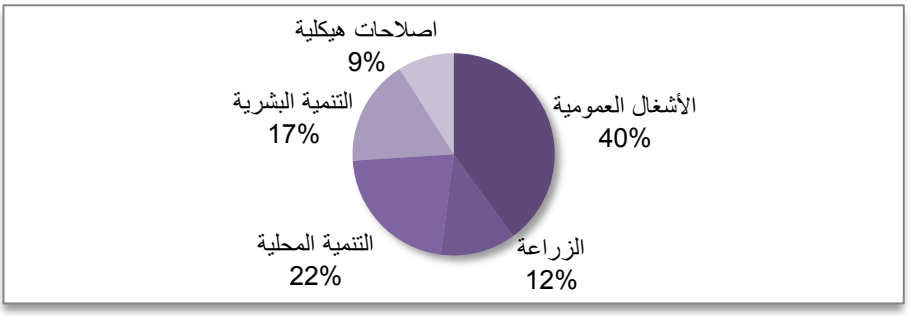

المصدر: تم اعداده اعتمادا على عدد من المراجع السابقة الذكر.

نلاحظ من الشكل البياني أن الجزائر قد أعطت الأولوية لقطاع الأشغال العمومية من أجل انجاز البنى التحتية اللازمة وذلك بنسبة بلغت 40%، يليها التنمية المحلية بنسبة قدرها 22% والتنمية البشرية بـ 17% وذلك بهدف توفير المتطلبات الأساسية لبناء قطاع خاص قوي، وبالتالي فإن الجزائر وخلال هذه الفترة وبحسب نموذج التنمية لـ (Musgrave) قد خطت مراحل التطور الأولى، وانطلاقا من سنة 2004 دخلت الجزائر الجزء الثاني من مراحل التنمية لـ (Musgrave) وهي مراحل النمو الوسطى، حيث أننا نلاحظ ارتفاع حجم المساهمة الاقتصادية للقطاع الخاص بحيث يصبح الاستثمار العمومي مكملا للقطاع الخاص كما يوضح الشكل البياني الموالي.

الشكل البياني رقم (8): المساهمة بحسب الطبيعة القانونية في القيمة المضافة الحقيقية

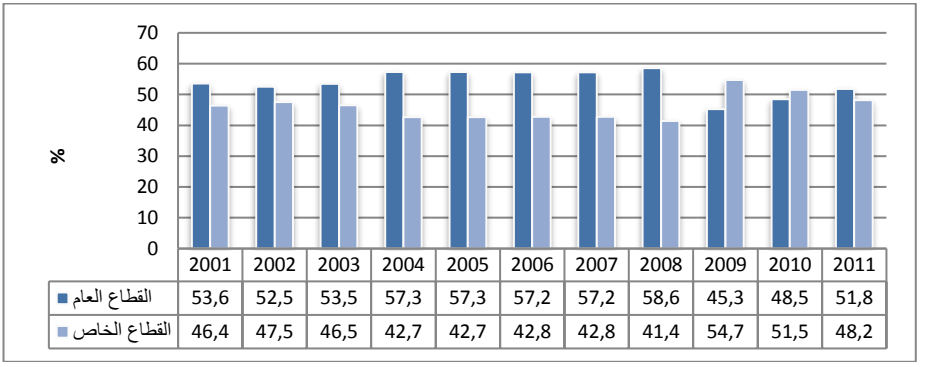

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع العام	53,6	52,5	53,5	57,3	57,3	57,2	57,2	58,6	45,3	48,5	51,8
القطاع الخاص	46,4	47,5	46,5	42,7	42,7	42,8	42,8	41,4	54,7	51,5	48,2

المصدر: تم اعداده اعتمادا على:

-Office National des Statistiques, **Présentation Des Principales Activités de L'ONS**, Forum Journal Liberté, Alger, 25 Mars 2013, p 63.

نلاحظ من الشكل البياني أن مساهمة القطاع الخاص ما فتأت تتطور خلال الفترة (2001-2008) حيث تجاوز معدل مساهمة القطاع الخاص 40% من إجمالي القيمة المضافة الحقيقية. وفي سنة 2009 نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص قد تجاوزت 50%، وهو ما يدل على نمو القطاع الخاص تدريجيا خلال الأولى من نموذج التنمية الذي قدمه (Musgrave)، ليدخل خلال المراحل الثانية (مراحل النمو الوسطى) التي تبتدئ من سنة 2009 حيث أصبح القطاع العام مكملا لنمو إنتاج القطاع الخاص.

نستخلص أنه وبإسقاط نموذج التنمية لـــ (Musgrave) على الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال أن الاقتصاد الجزائري قد تخطى مراحل التطور الأولى للنموذج والتي تهدف إلى توفير البنى التحتية اللازمة للتنمية الاقتصـــادية ومختلف الاحتياجات الاجتماعية، نتيجة لاعتماد الجزائر على سياسة الصناعات المصنعة وإعطاء القطاع الصناعي الأولوية مقابل إهمال متطلبات مراحل التطور الأولى. وبعد أزمة 1986 ودخول الاقتصـــاد الجزائري فيما بعد في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، عادت الجزائر إلى النقطة الأولى وبداية مراحل التطور الأولى في نموذج التنمية من خلال تخصيص إمكانيات هامة للاستثمار في البنية التحتية إضـــافة لزيادة الإنفاق على التنمية المحلية، لتنتقل في 2008 إلى بداية مراحل النمو الوسطى كون أن الإنفاق العمومي الاستثماري من خلال القطاع العام أصبح مكملا للقطاع الخاص.

ومن المفترض نظريا أن تنتقل الجزائر فيما بعد إلى المراحل الأخيرة للتطور وهي مراحل النضـــج، أين يعرف الإنفاق الاستثماري العام انخفاضا كبيرا لصالح القطاع الخاص، وينصب اهتمام الدولة على الإنفاق العمومي من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصـــادية والاجتماعية للمواطنين. وبالتالي يتوجب على السلطات العمومية أن تتبع سياسة مالية ثاقبة ومصممة بحكمة وذلك من أجل تحقيق الاســـتقرار الاقتصـــادي ومنح المجال للقطاع الخاص من أجل تنمية اقتصـــاد غير نفطي مستقبلا.

4. ظاهرة نمو الإنفاق العمومي في الجزائر: مؤشـــري المرونة والميل الحدي للإنفاق العمومي نسبة إلى الناتج الداخلي عند (Musgrave): استخدم (Musgrave) أيضا لدراسة ظاهرة نمو الإنفاق العمومي مؤشـــري المرونة والميل الحدي للإنفاق العمومي نســـبة إلى الناتج

الداخلي الإجمالي. وكما سبق وو ضحنا في الجزء الأول من الورقة البحثية أنه إذا كان مقياس المرونة أكبر من الواحد الـ صحيح فهذا يعني أن النفقات العامة تزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي؛ أما بالن سبة لمؤ شر الميل الحدي فيمثل الجزء من الزيادة في الناتج المحلي والتي تذهب كإنفاق عمومي، حيث أنه كلما ارتفع الميل الحدي للإنفاق العمومي دل ذلك على زيادة الإنفاق بمعدل أكبر من زيادة الناتج المحلي. وبالن سبة للجزائر فقد عرفت العلاقة بين نمو النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا واضحا كما يبين الجدول الموالي.

الجدول رقم (3): مؤشري مرونة الإنفاق العمومي والميل الحدي له نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

المؤشر	1969-1967	1970-1979	1984-1980	1989-1985	1998-1990	2000-1999	2011-2001
مرونة الإنفاق العمومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	1,25	1,01	1,73	0,53	1,32	0,83	2,18
الميل الحدي للإنفاق العمومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	0,28	0,26	0,67	0,18	0,33	0,24	0,68

المصدر: من إعداد الباحثين.

لقد اعتمدنا في و ضعنا لهذا الجدول تق سيم الفترات الزمنية بح سب م سار الـ سيا سة الاقتصـــادية في الجزائر. ونلاحظ أن معامل المرونة قد تجاوز الواحد الصـــحيح خلال معظم الفترات، حيث أنه خلال الفترة (1967-1969) معامل المرونة ي ساوي 1.25 والذي معناه أنه كلما زاد حجم الناتج بـــ 1% فإن النفاق العمومي يزداد بـــ 1.25%، أما بالنسبة للميل الحدي للإنفاق العمومي فقد بلغ 0.28 أي أنه إذا زاد الناتج بدينار واحد سيزداد الإنفاق بـــ 0.28. وفي الفترة (1970-1979) فيدل مؤشر المرونة على أن الإنفاق ازداد بـــ 1.01% فقط، أما الميل الحدي للإنفاق والذي بلغ 0.26 فيظهر أن الإنفاق يزداد بـــ 0.26 دج. خلال الفترة (1980-1984) فكلما يزداد الناتج بـــــــ 1% يرتفع حجم الإنفاق العمومي بـــ 1.73% مما يدل على حساسية مرتفعة للإنفاق العمومي في هذه الفترة، وبالنسبة للميل الحدي

للإنفاق والذي بلغ 0.67 فيظهر أنه بزيادة 1 دج من الناتج يرتفع حجم الإنفاق بـــ 67 دج. غير أنه وفي الفترة (1985-1989) سجل كلا من معامل المرونة والميل الحدي أدنى قيمة لهما بـــ 0.53 و 0.18 على وهو دليل على الإجراءات المالية الصارمة وخصوصا ما يخص نفقات التجهيز نتيجة للأزمة الاقتصادية آنذاك. وارتفع كل من معامل المرونة والميل الحدي للإنفاق مرة أخرى إلى 1.32 و 0.33 على التوالي خلال الفترة (1990-1998) بالرغم من تطبيق الجزائر خلال هذه الفترة إصـــلاحات اقتصـــادية هيكلية، وهو دلالة على ارتفاع حجم الإنفاق العمومي وخصوصا نفقات التسيير. وقد انخفض معامل المرونة والميل الحدي مجددا في الفترة (1999-2000) ويفسر هذا بكون أن هذه الفترة خرجت البلاد من إصلاحات اقتصادية هيكلية ولم تســـتعد الدولة دورها الاقتصـــادي بعد. أما وفي الفترة (2001-2011) فقد بلغ معامل المرونة والميل الحدي للإنفاق أعلى قيمة لهما وهي 2.18 و 0.68 على التوالي ويعزى هذا للتوسع الكبير الذي عرفه الإنفاق العمومي وخصوصا النفقات الاستثمارية في إطار برامج إعادة الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين.

نتائج الدراســـة:

تعتمد السلطات العامة في الجزائر منذ الاستقلال على الإنفاق العمومي لتحقيق مختلف أغراض السياسة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فقد عرفت ظاهرة تزايد النفقات العامة بالقيم المطلقة تزايدا كبيرا عبر الزمن لتشكل ظاهرة عامة ومؤكدة.

واعتمادا على أهم الأدبيات الاقتصـــادية التي تناولت تحليل ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي، قمنا بدراسة هذه الظاهرة في الجزائر وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتمد السلطات العامة في الجزائر على الإنفاق العمومي لتطوير الاقتصاد وخلق فرص عمل للســـكان المتزايد عددهم، وعلى هذا الأســـاس عرفت القيم المطلقة للنفقات العامة تزايدا كبيرا خلال الفترة (1963-2011). كما أظهر التمثيل البياني لمؤشر (النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي) أن الإنفاق العمومي في الجزائر يتزايد على شـــكل قفزات وليس بشكل مستمر عبر الزمن، وهو ما يدعم الطرح الذي قدمه بيكوك – وايزمان ولا ينطبق مع طرح أدولف وانجر.

- عدم انطباق قانون وانجر لتفسير ظاهرة نمو الإنفاق العمومي في الجزائر بالرغم من انطباقه على العديد من الاقتصاديات كون أن النمو الاقتصادي هو عملية معقدة، وأن التغير في حجم النفقات العامة في الجزائر لا تعكس لوحدها التغير في مستوى التطور الاقتصادي.
- أثبت نموذج التنمية لـ (Musgrave) أن الاقتصاد الجزائري قد تخطى مراحل التطور الأولى في نموذج التنمية نتيجة لاعتماده بداية على سياسة الصناعات المصنعة وإعطاء القطاع الصناعي الأولوية مقابل إهمال متطلبات مراحل التطور الأولى. ولم تشهد الجزائر هذه المرحلة حتى 2001 وذلك من خلال سياسة إنعاش ودعم النمو الاقتصاديين حيث تم تخصيص إمكانيات هامة للاستثمار في البنية التحتية إضافة لزيادة الإنفاق على التنمية المحلية. لتنتقل في 2008 إلى بداية مراحل النمو الوسطى كون أن الإنفاق العمومي الاستثماري من خلال القطاع العام أصبح مكملا للقطاع الخاص. ويتوقع بحسب هذا النموذج في السنوات القادمة أن يتجاوز حجم القطاع الخاص القطاع العام، ليتولى قيادة العملية التنموية ولتركز سياسة الإنفاق العمومي على تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.
- أظهر مؤشري المرونة والميل الحدي للإنفاق العمومي نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، تذبذبا واضحا خلال الفترة (1967-2011)، ليبلغا اقصاهما خلال الفترة (2001-2011) نتيجة للتوسع الكبير الذي عرفه الإنفاق العمومي وخصوصا النفقات الاستثمارية في إطار برامج إعادة الإنعاش الاقتصادي.

المراجع والإحالات:

- Mohammad Afzal1 and Qaisar Abbas**, Wagner's law in Pakistan: Another look,** [1] Journal of Economics and International Finance Vol° 2, January, 2010, p 13.

[2]- Satish VERMA , Rahul ARORA, **Does The Indian Economy Support Agner's Law? An Econometric Analysis** , Eurasian Journal Of Business And Economics 2010, p, 78.

[3]- Paresh Kumar Narayan ,Ingrid NIELSEN b, Russell SMYTH, **Panel data, cointegration, causality and Wagner's law: Empirical evidence from Chinese provinces,** China Economic Review N° 19, 2008, p 300.

[4]- Paresh Kumar Narayan, Op.cit, p 300.

[5] – G/Y: الإنفاق العمومي/ الناتج المحلي الإجمالي

[6]- Mohammad Afzal1, Qaisar Abbas**,** Op.cit, p14.

[7]- Satish Verma , Rahul Arora, Op.cit, p 80.

[8] – حيث: GE: الإنفاق العمومي الإجمالي، GDP : الناتج المحلي الإجمالي، P: الفرد الواحد، NGE: الإنفاق الحكومي الاسمي.

[9]- Ibrahim Ola Balogun, **Theories of Public Expenditures,** The Strategist, 22nd February 2013, available at http://strategistng.blogspot.com/2013/02/theories-of-public-expenditures.html, visited in 25/2/2015.

[10] - Maya Bacache-Beauvallet , **Le rôle de l'Etat fondement et réforme**, Bréal, 2006, p 32, 33.

[11] - Robert Karolewski, Vitaly Kim **Theoretical and Empirical Analysis of Public Expenditure Growth,** available at : https://prezi.com/sjk7yys jrnw/theoretical-and-empirical-analysis-of-public-expenditure-gro/, visited in 12/2/2015.

[12] – أحمد نعيمي، **الوظيفة الاجتماعية للنفقات العامة: حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص 57.

[13] – – وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية ، بيروت، 2010، ص 267.

[14] – نوازد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص 72.

[15] – وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص 268.

[16] – استخدمنا هذه الصيغة لصلاحية النموذج القياسي، وذلك للفترة (1990–2011) لتوفر البيانات الضرورية.

[17] – زوزي محمد، **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 8، 2010، 167، 169.